

كلية العلوم القانونية و السياسية و الاجتماعية
السنة الثالثة من الإجازة الأساسية في القانون العام

2017-2016

فرض مراقبة في مادة المنازعات الإدارية

علق على النص المقتطف من قرار المحكمة الإدارية، استئنافي عدد 27509، رئيس بلدية أريانة ضد لطفى، 01 جويلية 2010، المجموعة ص 553

«... و حيث لنن كانت المبادئ الأساسية العامة تقتضي ألا يحل القاضي محل الإدارة في استعمال صلاحياتها بأن يتحول إلى سلطة تصدر القرارات الإدارية، فإن الصلاحيات القضائية الراجعة للقاضي الإداري تخول له في المقابل، وعلى خلاف المحاكم العدلية الخاضعة للتحجير الوارد بالفصل 3 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 إلزام الإدارة سواء بالأداء أو باتخاذ إجراء معين... »

تكرس العينة المذكورة

مواضع
- موضع الثاني من الدرس في النظر في النزاع
- أهمية له الموضع الثاني من الدرس الإداري

TA, appel, aff n°27509, Municipalité d'Ariana c. Lotfi, 01 juillet 2010

« Considérant que si les principes fondamentaux généraux interdisent au juge de se substituer à l'administration dans l'exercice de ses attributions, en se transformant en une autorité prenant les décisions administratives, les attributions juridictionnelles du juge administratif lui permettent, en revanche et contrairement aux tribunaux judiciaires soumis à l'interdiction énoncée à l'article 3 de la loi n° 1996-38, d'obliger l'administration aussi bien à payer qu' à prendre une mesure déterminée... »